

مخرجات لقاء مرزق للملتقي الوطني الليبي:-

اولا: ماهي الاولويات الاكثر إحاحا او استعجالا علي المستويين الوطني والمحلي ؟

الاولويات الوطنية

علي المستوي الوطني

1. تفعيل مؤسسة الجيش و المؤسسات الامنية المختلفة.
2. نزع السلاح من التشكيلات المسلحة الخارجة عن إطار الجيش و المؤسسات الأمنية.
3. تشكيل حكومة وطنية (مؤقتة)تعمل علي تيسير القطاعات العامة للدولة.
4. رفض التدخلات التي تمس سيادة الدولة و أمنها الوطني .

*علي المستوي المحلي

1. إنهاء معاناة المواطن و تقديم الخدمات الاساسية و الضرورية له مثل (الدواء ، الغذاء ، الوقود ، السيولة النقدية.....)
2. اولويات العمل الحكومي علي المدى القصير و المتوسط (من سنه الي ثلاثة سنوات)؟
 - أ. فرض قانون الطواري و تفعيل القضاء.
 - ب. توحيد مؤسسات الدولة و كافة اجهزتها و قطاعاتها.
 - ت. تأمين الحدود (برا و جوا و بحرا) و العمل علي ايقاف الهجرة الغير شرعية .
 - ث. تخفيف معاناة المواطن اليومية و تسهيل تقديم الخدمات الأساسية و الضرورية له.
 - ج. تفعيل الأجهزة الرقابية.
 - ح. العمل علي تحقيق المصالحة الوطنية.

ماهي الشروط الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية

1. ان تكون المصالحة ليبية ليبية دون تدخل خارجي و داخل الاراضي الليبية.
2. ان يتم تفعيل المؤسسات القضائية و أن يتم حمايتها .
3. ان يتم نزع السلاح من كافة التشكيلات المسلحة و الافراد.
4. ان يتم تفعيل قانون العفو العام.
5. ان يتم عودة المهجرين في الداخل و الخارج.
6. جلوس جميع الاطراف علي طاولة الحوار.

ثانيا :- الامن و الدفاع.

* ماهي المبادي و المهام الأساسية التي يجب ان تشكل ركيزة المؤسسة العسكرية الليبية الموحدة؟

- العودة للعمل بالقانون التأسيسي للجيش الليبي و الاهداف المؤسس من أجلها.

* ماهي المبادي و المهام الأساسية التي يجب ان تشكل ركيزة الشرطة الليبية و بقية المؤسسات الأمنية؟

- تنفيذ القانون التأسيسي للشرطة و الأجهزة الأمنية.

* ماهي الشروط و ماهي الاليه المثلي لإدماج الافراد المنضمون في المجموعات المسلحة

القائمة داخل المؤسسات العسكرية و الأمنية الوطنية الموحدة؟

الشروط:-

وفقا للشروط المعمول بها لقبول المنتسبين للقوات المسلحة و الأجهزة الأمنية

الاليه:-

- ادماجهم بشكل فردي.
- توفير فرص عمل مناسبة لمن لا يرغب في الانضمام للمؤسسة العسكرية او الجهات الأمنية.
- * ماهي الشروط و الحوافز الممكنة التي تسمح بالاحتواء السلس و الناجح لكل مظاهر التسليح خارج المؤسسات الشرعية مع مراعاة الا ينعكس ذلك سلبيا علي أمن الليبيين؟

الشروط:

1. ان تكون الجهة المحتوية للسلاح هي الحكومة الليبية.
2. ان يتم تشكيل غرف ضبط الاسلحة و ذلك علي المدى القصير و المتوسط .
3. ان يتم تفعيل قانون تجريم حمل السلاح.

الحوافز:

1. يتم شراء السلاح من كافة التشكيلات المسلحة و ذلك بتحديد قيم نقدية لمختلف انواع الأسلحة.

2. ان تحدد فترة زمنية لجمع السلاح و ان يتم ذلك في أن واحد علي كافة الاراضي الليبية.

ثالثا :- توزيع السلطات

ماهي المعايير و الموصفات التي يجب اخدها بعين الاعتبار في التعيينات الحكومية و الوظائف العليا؟

1. الرجوع الي القوانين و اللوائح المعمول بها سابقا في التعيينات الحكومية و الوظائف العليا.

ماهي مهام المؤسسات المحلية و البلديات و ماهي نطاق صلاحياتها ؟

1. وضع الخطوط و البرامج التنموية داخل نطاق البلدية.
 2. تقديم الخدمات لكافة شرائح المجتمع وفقا للوائح و النظم المعمول بها.
- ماهي مهام الحكومة المركزية و ما هو نطاق صلاحياتها؟
1. من اولويات الحكومة المركزية الامن و الدفاع و الاقتصاد.
 2. وضع الخطط و السياسات العامة للدولة و الاشراف علي تنفيذها .
- ماهي المؤسسات الاجدر والاكثر اهليه الاشراف علي توزيع الموارد و الخدمات بين المواطنين بطريقه عادله و شفافة؟

مجالس التخطيط بالبلديات.

* ماهي الاليات و الشروط التي تسمح بتعزيز وحدة و نزاهة و حيادية المؤسسات

الوطنية الليبية السيادية علي غرار البنك المركزية و المؤسسة الوطنية للنفط؟

1. النأي بأي مؤسسة عن الصراع الدائر في ليبيا.
 2. الاعتماد علي تولى الخبرات و الكفاءات ذات الوطنية العالية لإدارة هذه المؤسسات.
 3. تطبيق المعايير و اللوائح التنظيمية بكل دقة و شفافية .
- * ماهي المعايير و العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في توزيع الموارد الحكومية و صرف الموازنات ؟

- المعايير:- التعداد السكاني و الموقع الجغرافي.

* ماهي الاليات التي يمكن تطويرها بهدف حماية الموارد والثروات الوطنية الليبية من الغاز و النفط والاصول والاستثمارات السيادية من الخنث و سوء التصرف والاستغلال الفتوي او السياسي؟

1. رفع الغطاء الاجتماعي عن العابثين بثروات المجتمع و تجريم المعتدين علي الموارد والثروات الوطنية الليبية.
2. رفع الدعم عن المحروقات.

3. خلق مشاريع تنمية خاصة في المناطق الحدودية للحد من التهريب.
 4. تفعيل دور المؤسسات الرقابية.
 5. تأمين الحدود والسيطرة عليها.
- * كيف يمكن تطوير القطاع الخاص بما يتوافق مع المصلحة الوطنية الليبية؟

1. دعم القطاع الخاص لخلق سوق منافس.
2. وضع ضوابط ومعايير للقطاع الخاص وفقا للمصلحة الوطنية الليبية.
3. تفعيل الدور الرقابي علي القطاع الخاص من مؤسسات الدولة.
4. إلزام القطاع الخاص بالتقييد باللوائح والنظم والقوانين المنظمة لعمله.
5. الحماية الجمركية للمنتج المحلي لمنافسة المنتج الاجنبي.
6. قيام الدولة بتحديد انواع الانشطة الاقتصادية في كل اقليم وفقا لدراسات استراتيجية.

رابعاً: العملية الدستورية والمسار الانتخابي:-

- *كيف يمكن ضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والانمائية وضحايا التهميش الاقتصادي والاداري وحماية حقوقهم؟
- تفعيل عمل الدستور ووجود ماده بالدستور تنص علي حماية وصون حقوقهم علي جميع المستويات. وعدم المساس باي موروث ثقافي ومن شروط وضوابط توضع بما لا يمس المصلحة العامة للوطن.
- ماهو الشكل الامثل للمضي قدما في العملية الدستورية بطريقة تحقق دستوراً توافقياً ودائماً لليبين؟

-الرجوع الي الدستور 52 المعدل وتعديل المواد التي لا تتماشى مع الواقع الحالي.
* ماهي الشروط الواجب توفيرها لتوصل الي الانتخابات ذات مصداقية وتحظي بالاجماع الوطني؟

1. ان تكون الانتخابات مؤمنة كلياً (الناخب –المنتخب –مركز الانتخاب).
2. ادخال الميكنة الحديثة في العملية الانتخابية.
3. الاشراف الدولي علي الانتخابات.
4. ان يتم اعلان نتائج (نتائج الانتخابات)في اسرع وقت ممكن ضماناً لعدم التلاعب بها او تزويرها.